

Distr.: General  
30 September 2022  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 28 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

ما فتئت قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما فيها ميليشيات المستوطنين المسلحين، تقتل المدنيين الفلسطينيين وتصيبهم بالجروح، وتلحق الضرر بالمتلكات المدنية وتدمرها، وتنتهك حرمة الأماكن المقدسة، ولا سيما المسجد الأقصى/الحرم الشريف، في هجمات مستمرة تتسم بطابع متعمد ومنهجي.

وبينما يستمر إهمال مجلس الأمن للمحنة الفلسطينية في ظل الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني ونظام الفصل العنصري، فإن إفلات السلطة القائمة بالاحتلال من العقاب يزداد جرأة في ثقة تامة بأن ما ترتكبه من أعمال عنف وجرائم همجية لن تكون له عواقب، وتزداد الحالة تقلبا بقدر لم يسبق له مثيل. ويدفع المدنيون الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال، أرواحهم ثمنا لهذا الإهمال.

ومرة أخرى شنت إسرائيل غارة عسكرية واسعة النطاق على مخيم جنين للاجئين اليوم، قتل فيها أربعة فلسطينيين وجرح 44 فلسطينيا آخرين، والكثير منهم في حالة حرجة إثر إصابتهم بالذخيرة الحية. والشبان الأربعة الذين قتلهم قوات الاحتلال الإسرائيلية هم عبد فتحي حازم، الذي قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية شقيقه رعد في نيسان/أبريل، ومحمد محمود الونة، وأحمد نظمي علاونة، ومحمد أبو ناعسة.

وتأتي هذه الإصابات في أعقاب الغارات الإسرائيلية التي أودت بحياة عدة فلسطينيين آخرين في الفترة الأخيرة، يُذكر من بينها، في جملة أمور، مقتل شاب فلسطيني آخر، هو سائد الكوني، على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في 25 أيلول/سبتمبر؛ ومقتل محمد علي أبو كافية، وهو مدرس وأب لثلاثة أطفال، في 24 أيلول/سبتمبر، إذ أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار عليه حين فقد السيطرة على سيارته بالقرب من قرية جيت غرب نابلس؛ ومقتل حمادة مصطفى أبو جلدة، الذي توفي في 11 أيلول/سبتمبر متأثرا بجروح



أصيب بها في غارة إسرائيلية سابقة على مخيم جنين؛ وقُتل فتى فلسطيني عمره 17 عاما يدعى هيثم مبارك رميا بالرصاص بالقرب من قرية بيتين شرق رام الله.

وقد أصاب الدمار حياة أسرهم، كما حدث للعديد من الأسر التي سبقتهم. ويسود الاضطراب الحياة في مخيم جنين للاجئين - وكذلك في نابلس والقدس والخليل وغيرها من المدن والمخيمات الفلسطينية - التي يغمرها حزن عميق بسبب عمليات القتل المذكورة، والغضب إزاء استمرار الهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة وإرهاب المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين، في وقت يُفترض أن يكون بداية عام دراسي تتسم بالتفاؤل والهدوء للأطفال.

وإن سياسة إطلاق النار بقصد القتل التي تقوم عليها جميع عمليات القتل المذكورة تكشف عن قسوة تجاهل إسرائيل لأرواح الفلسطينيين على وجه التحديد، ولقدسية الحياة البشرية على وجه الخصوص. ومما زاد في تأجيج الوضع أن قوات الاحتلال الإسرائيلية واصلت العدوان بعد اعتدائها اليوم على جنين، حيث هاجمت المتظاهرين الفلسطينيين في مناطق مختلفة من الضفة الغربية المحتلة بالرصاص والغاز المسيل للدموع والقنابل الصاعقة، لتبعث رسالة مدوية مفادها أن إسرائيل ستقمع بعنف أي مقاومة ضد احتلالها الأثم. وقد شجع ذلك في الوقت نفسه ميليشيات المستوطنين المتطرفين على مواصلة هجماتها الكاسحة، حيث جرح في هذا اليوم وحده ما لا يقل عن 21 فلسطينيا جراء هجمات المستوطنين في قرية مادما بالقرب من نابلس.

ومن الواضح في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هو أن السلطة القائمة بالاحتلال لم تتوقف في الواقع ولو دقيقة واحدة عن اضطهادها للشعب الفلسطيني أو استعمارها لأرضه، بينما يدلي رئيس الوزراء الإسرائيلي في الساحة العالمية بتفاهات بشأن السلام. فعلى العكس من ذلك، ما فتئت إسرائيل تتماذى في اضطهاد شعبنا بسبل منها العنف الشرس والتحرير من جانب مستوطنها، وما فتئت ترسخ احتلالها، بسبل منها الاستمرار في بناء المستوطنات، في انتهاك خطير للقانون الدولي وفي ازديار لمطالب المجتمع الدولي الدائمة الداعية إلى الكف عن هذه السياسات والممارسات غير القانونية، وفقا للتشريعات المعتمدة في الجمعية العامة ومجلس الأمن مرارا وتكرارا، بما فيها القرار 2334 (2016).

إن إسرائيل تنتهك كل قرار وكل التزام من التزاماتها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وهي على ثقة تامة بأن الشلل الدولي المستمر بشأن القضية الفلسطينية، وخاصة في مجلس الأمن، يضمن استمرار إفلاتها من المساءلة. والواقع أن عدد الضحايا الفلسطينيين الذين تسببت قوات الاحتلال الإسرائيلية وميليشيات المستوطنين في سقوطهم في الضفة الغربية المحتلة خلال هذا العام بلغ أعلى مستوياته، حسبما تذكر أحدث التقارير، منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل الوفيات في عام 2005، دون أن تتم المساءلة ولو عن جريمة قتل واحدة. وهذا الإفلات من العقاب على العنف وما يسببه من زعزعة خطيرة للاستقرار يتطلبان الاهتمام واتخاذ الإجراءات على الفور.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نسترعى الانتباه إلى الهجمات المتصاعدة التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون على الحرم الشريف، رفقة قوات الاحتلال الإسرائيلية. فالمستوطنون اليهود المتطرفون ما فتئوا يقتحمون المسجد الأقصى وينتهكون الوضع التاريخي والقانوني الراهن في هذا الموقع المقدس باعتباره مكانا

مخصصا لتعبُّد المسلمين حصراً. وهذه الجماعات المتطرفة تستغل الأيام المقدسة لدى اليهود للاستفزاز والتحريض بأعنف السبل وأكثرها تهورا، مما يهدد باندلاع اصطدامات تستحيل السيطرة عليها.

ولا بد من إدانة هذه الأفعال واتخاذ إجراءات لوقفها فورا. ويجب أن تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تحترم احتراماً لا لبس فيه الوضع التاريخي والقانوني الراهن في الأماكن المقدسة، ووصاية الأردن على الأماكن المقدسة في القدس، وسلطة الوقف الإسلامي، والقرارات المتعددة ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن القدس والأرض الفلسطينية المحتلة ككل. والقانون الدولي يحظر حظرا باتا على السلطة القائمة بالاحتلال أن تغير الأرض المحتلة من حيث تركيبها الديمغرافي وطابعها ووضعها وهويتها، ويجب أن تخضع إسرائيل للمساءلة عن جميع انتهاكاتاتها وانتهائها.

وفي ضوء كل ما تقدم، نجد أنفسنا مضطرين إلى التأكيد مجدداً على أن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني يكتسي طابعاً لإنسانيا وغير قانوني، ويشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما فيها جريمة الفصل العنصري، حيث أن شعبنا يتعرض للمطاردة والقتل على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية، ويحتجز أفراداً ويسجنون تعسفاً، ويجردون من ديارهم وأراضيهم، ويحرمون من كل حق من حقوق الإنسان لمجرد أنهم فلسطينيون - وليس يهودا - وأنهم يرفضون الخضوع للاحتلال الاستعماري الأجنبي الإسرائيلي ويطالبون بحريتهم، مثلما يحق لأي إنسان آخر على وجه الأرض.

وأمام هذا الواقع المروع والتفاقم الخطير الذي يشهده الوضع، يجب أن يكون التمسك بالقانون الدولي وضمان المساءلة أولوية المجتمع الدولي، لأنهما يشكلان الركيزة الأساسية لوقف دوامة التدهور، وإنقاذ أرواح البشر، ورسم مسار قابل للاستمرار لتحقيق العدالة والسلام الدائم الذي يكفل أعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها تقرير مصيره في المقام الأول، ويحقق الحل القائم على وجود دولتين ضمن حدود ما قبل عام 1967، على النحو المكرس منذ زمن طويل في قرارات الأمم المتحدة.

وعلى وجه الخصوص، يتحمل مجلس الأمن مسؤوليات واضحة ولا يمكنه أن يستمر في التهرب منها بينما يتعرض المدنيون الأبرياء للقتل والترويع، وبينما تحرم أمة بأكملها من الاستقلال والسلام والأمن. لذا فإننا ندعو المجلس مرة أخرى إلى الإسراع في تنفيذ قراراته الرامية إلى إنهاء هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني ونظام الفصل العنصري المقترن به، وإلى وضع حد للظلم التاريخي.

وتأتي هذه الرسالة عظفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 765 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 31 آب/أغسطس 2022 (A/ES-10/912-S/2022/662)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم